قرار «المركزي» يُعزز كفاءة الأنظمة المصرفية ويرتقي بجودة الخدمات المالية عبر 17 فائدة

تشغيل أنظمة المدفوعات لتحويل الرواتب بالعطلات والأعياد.. فوائد عديدة

علي إبراهيم

يسعى بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية بصورة حثيثة نحو تعزيز كفاءة الأنظمة المصرفية والارتقاء بجودة الخدمات المالية، وكان آخر ما اتخذه من إجراءات هو تشغيل نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP) ونظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات (KECCS) خلال عطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية، وذلك اعتبارا من أول أبريل.

ووفقا لمصادر مصرفية لـ «الأنباء» فإن تشغيل أنظمة المدفوعات الوطنية خلال عطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية يعد خطوة إيجابية نحو تحديث البنية التحتية المالية في الكويت، وتحقق 17 فائدة للأفراد والشركات والمصارف والاقتصاد الوطني، عبر توفير خدمات مالية مستدامة، يتم تعزيز الاستقرار المالي، تحسين تجربة العملاء، دعم قطاع الأعمال، وتحفيز النمو الاقتصادي، كما يعكس هذا القرار التزام بنك الكويت المركزي بتطوير النظام المالي بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، وفقا لما يلي:

أولا: فوائد الأفراد

لجهة الأفراد، يعد تحسين تجربة العملاء أحد أبرز الأهداف التي يسعى «المركزي» إلى تحقيقها من خلال هذا القرار، حيث يوفر للأفراد العديد من المزايا التي تسهل معاملاتهم المالية اليومية:

1ـ إمكانية تنفيذ الحوالات المالية خلال عطلات نهاية الأسبوع، مما يسهل إدارة شؤونهم المالية دون الحاجة إلى الانتظار حتى يوم العمل التالي، ويوفر ذلك مرونة أكبر للأفراد في دفع الفواتير، إرسال الأموال للأقارب، وإجراء المعاملات التجارية بسهولة.

2ـ إيداع الشيكات إلكترونيا على مدار 24 ساعة، مع إمكانية تحصيل الشيكات المقدمة حتى الساعة 7 مساء في نفس اليوم، وهذا يعني عدم تأخير المعاملات المالية التي تعتمد على الشيكات، ما يساهم في تسريع وتيرة المعاملات التجارية الشخصية.

3ـ تحسين إدارة النفقات الشخصية مع القدرة على إجراء التحويلات في أي وقت تقريبا، إذ يصبح بإمكان الأفراد إدارة التزاماتهم المالية بشكل أكثر كفاءة، سواء كان ذلك لدفع الإيجارات، القروض، أو النفقات الأخرى.

4ـ تعزيز قرارات الشمول المالي إذ تشجع المزيد من الأفراد على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، مما يعزز الشمول المالي ويقلل من الاعتماد على المعاملات النقدية التقليدية.

ثانيا: فوائد للشركات

وينطوي القرار أيضا على مجموعة فوائد للشركات، إذ يعتبر محركا رئيسيا لتحسين كفاءة العمليات المالية في قطاع الأعمال، حيث يسهم في تحقيق 4 فوائد لهم كالتالي:

1ـ تحسين التدفقات النقدية: إذ أصبح بإمكان الشركات تحصيل المدفوعات من العملاء بسرعة أكبر، مما يعزز السيولة النقدية ويسهل التخطيط المالي، إذ إن تقليل التأخيرات في التحصيلات المالية يتيح للشركات إدارة مواردها بشكل أكثر كفاءة.

2ـ تسريع العمليات التجارية: لم يعد على الشركات الانتظار حتى أيام العمل لتحصيل المدفوعات أو إجراء التحويلات المالية، ويدعم هذا القرار قطاع التجزئة، المزودين، والشركات التي تعتمد على التدفقات النقدية اليومية.

3ـ زيادة كفاءة إدارة الرواتب والمدفوعات: إذ يمكن للشركات دفع الرواتب، سداد الفواتير، أو إرسال المدفوعات إلى الموردين حتى خلال عطلات نهاية الأسبوع، مما يعزز الاستقرار المالي داخل المؤسسات.

4ـ تعزيز التجارة من خلال تشغيل أنظمة المدفوعات على مدار الساعة، تتحسن العمليات التجارية، ويتم تسريع عمليات الدفع والتسليم، مما يعزز ثقة العملاء في التجارة الرقمية تحديدا.

ثالثا: فوائد للقطاع المصرفي

وباعتبار البنوك المشغل الأساسي للمدفوعات، فإن هذا القرار يحمل العديد من الفوائد للقطاع المصرفي يمكن حصر بعضها في 4 محاور رئيسية كالتالي:

1ـ تحسين الخدمات المصرفية الإلكترونية، إذ إن تشغيل أنظمة المدفوعات خلال العطلات يعزز استخدام الخدمات المصرفية الرقمية، مما يؤدي إلى تقليل الضغط على الفروع التقليدية ويعزز التحول نحو الخدمات الإلكترونية.

2ـ زيادة حركة الأموال داخل النظام المصرفي، فمع توافر المدفوعات الإلكترونية المستمرة، تزداد معدلات دوران الأموال داخل النظام المصرفي، مما يعزز السيولة المصرفية.

3ـ تقليل مخاطر تعطل العمليات المصرفية: كان من الشائع أن تتوقف بعض العمليات المصرفية خلال العطلات، مما يؤدي إلى تراكم المعاملات في أول يوم عمل لاحق، لكن مع التشغيل المستمر، سيتم توزيع العمليات بشكل أكثر انتظاما.

4ـ تعزيز التنافسية بين البنوك: مع توفر تلك الخدمات، ستسعى البنوك إلى تطوير مزيد من الحلول المبتكرة لجذب العملاء، مثل تحسين تطبيقات الدفع، تقديم عروض مميزة، وخدمات أسرع.

رابعا: فوائد للاقتصاد الوطني

يمثل تشغيل أنظمة المدفوعات خلال العطلات خطوة مهمة لتعزيز استقرار الاقتصاد الوطني ودعمه من عدة نواح يمكن إجمالها في 5 محاور رئيسية كالتالي:

1ـ تعزيز الاستقرار المالي، إذ يسمح القرار بوجود تدفقات نقدية مستمرة، مما يعزز استقرار الاقتصاد ويسهم في تحسين مؤشرات السيولة في السوق المحلي.

2ـ دعم قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، إذ تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة من أكثر الجهات التي تعتمد على السيولة اليومية، ولذلك فإن تسريع التحويلات والتحصيلات المالية سيمكنها من العمل بكفاءة أكبر.

3ـ تحفيز الاستثمار الأجنبي، إذ ان توافر نظام مالي متطور ومستمر يعد عامل جذب للاستثمارات الأجنبية، حيث يطمئن المستثمرون إلى استقرار النظام المالي وسرعة تنفيذ المعاملات المالية.

4ـ دعم التجارة المحلية والعالمية، إذ إن تشغيل أنظمة الدفع المستمرة يسهل التعاملات التجارية بين الشركات المحلية والدولية، حيث يمكن للشركات الكويتية إتمام التحويلات المالية دون عوائق زمنية.

5ـ تعزيز دور الكويت كمركز مالي إقليمي، فمع تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة، تعزز الكويت موقعها كمركز مالي إقليمي يمكن الاعتماد عليه، مما قد يسهم في جذب المزيد من الشركات المالية والمصرفية للعمل في الدولة.

5ـ تعزيز دور الكويت كمركز مالي إقليمي، فمع تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة، تعزز الكويت موقعها كمركز مالي إقليمي يمكن الاعتماد عليه، مما قد يسهم في جذب المزيد من الشركات المالية والمصرفية للعمل في الدولة.

إلى 13 أبريل بدلاً من 16 مارس الجاري

تمديد عطاءات مشروعين نفطيين بـ 1,3 مليار دولار

قالت «ميد» إن القطاع النفطي في الكويت مدد المواعيد النهائية لتقديم العطاءات لمشروعين استراتيجيين بقيمة إجمالية تبلغ 1,3 مليار دولار.

وأشارت «ميد» إلى أن العقد الأول، المقدر بقيمة 292 مليون دينار (951 مليون دولار)، يركز على تطوير منشأة فصل في منطقة NK SA/BA، بالقرب من مركزي التجميع GC-23 وGC-24، ويشمل نطاق العقد أيضا إنشاء منشأة حقن جديدة في GC-31 وشبكات حقن المياه العادمة في شمال الكويت، أما العقد الثاني فمقدر بقيمة 104 ملايين دينار (338 مليون دولار)، يستهدف تطوير منشآت الفصل في GC-25 ومنشأة حقن المياه في GC-30، ويعتمد كلا المشروعين على نموذج البناء والتشغيل والتملك «BOO».

إلى ذلك، تم تمديد الموعد النهائي لتقديم العطاءات للمشروعين إلى 13 أبريل 2025، بعد أن كان الموعد السابق 16 مارس 2025.

وتأتي هذه المشاريع ضمن جهود الكويت لتوسيع مشاريعها في قطاع النفط، بما يتماشى مع هدفها لزيادة الإنتاج إلى 4 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2035.

وفي سياق متصل، يتوقع القطاع النفطي أن تصل ميزانية مشروعه الجديد لإنشاء شبكة حقن المياه العادمة إلى 30 مليون دينار (97 مليون دولار)، وفقا لمصادر في القطاع.

وقال أحد المصادر «حاليا، تبلغ الميزانية حوالي 30 مليون دينار، ولكن هناك مناقشات جارية حول أعمال إضافية قد تتم إضافتها إلى المشروع لاحقا».

وحدد الموعد النهائي المحدد حاليا لتقديم العطاءات في 13 أبريل، ومع ذلك، وبسبب المناقشات المستمرة حول نطاق المشروع، من المتوقع تمديد الموعد النهائي وفقا لمصادر في القطاع.

تقنية حقن المياه العادمة

تعرف هذه التقنية أيضا باسم إغراق المياه (Water Flooding)، وهي طريقة ثانوية لاستخلاص الهيدروكربونات.

يتم خلالها حقن المياه المنتجة في التكوين الجيولوجي للبئر تحت ضغط ودرجة حرارة مرتفعين لاستعادة المزيد من النفط المتبقي في المكمن.

وفقاً لتقرير «بوسطن كونسلتينج».. ويهدف لابتكار نماذج أعمال جديدة كلياً

شركات خليجية تخطط لاستثمار 25 مليون دولار بالذكاء الاصطناعي خلال 2025

كشف أحدث تقرير لمجموعة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG)، عن أن «واحدة من بين كل 3 شركات عالميا تخطط لاستثمار نحو 25 مليون دولار في مجال الذكاء الاصطناعي خلال العام الحالي، بينما تعتزم 25٪ من الشركات بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي ضخ استثمارات مماثلة في المجال نفسه خلال 2025». وأظهر أحدث استبيان للمجموعة أن الذكاء الاصطناعي لايزال أولوية قصوى لقيادات الأعمال بالعالم خلال 2025، إذ يسلط الاستبيان، الذي شارك فيه 1803 من كبار المديرين التنفيذيين في 19 سوقا حول العالم يمثلون 12 قطاعا اقتصاديا، الضوء على حالة التفاؤل واسعة النطاق بشأن الإمكانات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي.

وتركز الشركات الرائدة في دول الخليج استثماراتها بمجال الذكاء الاصطناعي على أولويتين إستراتيجيتين: الأولى إعادة هيكلة الوظائف الأساسية للأعمال، والثانية ابتكار نماذج أعمال جديدة كليا قائمة على الذكاء الاصطناعي، حيث يشمل ذلك تحسين كفاءة العمليات التشغيلية الحالية وتحويلها لرفع مستوى الكفاءة وتطوير نماذج أعمال مبتكرة جديدة.

وتنعكس هذه الاستراتيجية في خطط 81٪ من شركات دول «التعاون»، التي تعتزم زيادة استثماراتها بمجال التكنولوجيا خلال عام 2025، حيث تصنف 72٪ من هذه الشركات الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي التوليدي ضمن أهم ثلاث أولويات إستراتيجية.

وعلى مستوى الدول يصنف 88٪ من المديرين التنفيذيين في قطر، و72٪ منهم في الإمارات العربية المتحدة، و69٪ منهم في المملكة العربية السعودية الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي التوليدي ضمن أهم ثلاث أولويات إستراتيجية، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 73٪.

ويتوقع 66٪ من المديرين التنفيذيين في دول مجلس التعاون الخليجي، أن يعزز الذكاء الاصطناعي الإنتاجية، ومع ذلك فقد اتفقوا على أهمية الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لضمان جاهزية الكفاءات الحالية في القوى العاملة لتلبية متطلبات الذكاء الاصطناعي.

وبشكل عام، تعتبر هذه النظرة الإيجابية للاحتفاظ بالقوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط من النتائج الرئيسية للاستبيان، حيث يتوقع 7٪ فقط من المديرين التنفيذيين بمنطقة الشرق الأوسط تراجعا في أعداد الموظفين بسبب أتمتة الذكاء الاصطناعي، وهي نسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ 8٪.

كما تركز جهود دول الخليج على التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي بدلا من التجارب المحدودة. ولتطبيق ناجح للذكاء الاصطناعي، تتبنى المؤسسات في هذه المنطقة بشكل متزايد «قاعدة 10-20-70»، وهي إطار عمل مثبت لإيجاد قيمة الذكاء الاصطناعي.

وتخصص هذه المؤسسات 10٪ من جهودها لتطوير الخوارزميات، و20٪ لتطوير البيانات والتكنولوجيا، و70٪ للأفراد والعمليات التشغيلية والتحول الثقافي. ويؤكد هذا التوازن الاستراتيجي أن نجاح الذكاء الاصطناعي لا يعتمد على التكنولوجيا وحدها، بل يتطلب أيضا تغييرات تنظيمية وثقافية.

الوطني NBK

إعلان

توزيعات باقي الأرباح النقدية وأسهم المنحة المجانية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

يطيب لبنك الكويت الوطني أن يعلن عن موعد توزيعات باقي الأرباح النقدية وأسهم المنحة المجانية المقررة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31، بعد أن تم الانتهاء من إجراءات الشهر المقررة وتأكيد الإعلان عن الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم، وذلك على الوجه التالي:

أولاً - موعد ابتداء التوزيعات:

يبدأ اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2025/4/13 ("تاريخ التوزيع") توزيع باقي الأرباح النقدية وأسهم المنحة المجانية التي قررتها الجمعية العامة العادية للبنك في اجتماعها المنعقد يوم السبت الموافق 2025/3/15، وذلك للسادة المساهمين المقيدين في سجلات مساهمي البنك كما في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له يوم الأربعاء الموافق 2025/4/9 ("تاريخ الاستحقاق")، وذلك كله طبقاً للجدول الزمني التالي:

يوم حيازة السهم (أخر يوم تداول للسهم محملاً بالاستحقاقات)	يوم الأحد الموافق 2025/4/6
أول يوم تداول بدون الاستحقاقات	يوم الاثنين الموافق 2025/4/7
يوم الاستحقاق (تاريخ تحديد المساهمين المسجلين بسجلات البنك والمستحقين للتوزيعات النقدية وأسهم المنحة)	يوم الأربعاء الموافق 2025/4/9
يوم البدء في التوزيعات النقدية وإدراج أسهم المنحة في سجلات المساهمين	يوم الأحد الموافق 2025/4/13

ثانياً- الأرباح النقدية:

(1) يتم توزيع باقي الأرباح النقدية بنسبة 25% (خمسة وعشرين في المائة) من القيمة الإسمية للسهم الواحد (أي بواقع خمسة وعشرين فلساً لكل سهم).

(2) تُقيدّ الأرباح النقدية في حسابات السادة المساهمين المستحقين لها والذين لديهم حسابات لدى بنك الكويت الوطني، أو لدى البنوك المحلية أو فروع البنوك الأجنبية بدولة الكويت، وذلك للسادة المساهمين المسجلين في خدمة التحويل الإلكتروني الخاصة بتوزيع الأرباح.

(3) تُوزع الشركة الكويتية للمقاصة الأرباح النقدية للمساهمين الآخرين حسب القواعد المعمول بها لديها.

ثالثاً- أسهم المنحة المجانية:

(1) يتم توزيع أسهم المنحة المجانية بنسبة 5% (خمسة في المائة) من رأس المال المصدر والمدفوع للسادة المساهمين المستحقين لها، كل منهم بنسبة ما يملكه (وبواقع خمسة أسهم عن كل مائة سهم).

(2) تُدرج أسهم المنحة المجانية بحسابات تداول السادة المساهمين المستحقين لها لدى الشركة الكويتية للمقاصة، وذلك لمن لديه رصيد أسهم بحسابات التداول.

(3) تُدرج أسهم المنحة المجانية في سجل مساهمي البنك لدى الشركة الكويتية للمقاصة، وذلك للسادة المساهمين الآخرين المستحقين لها ممن ليس لديهم رصيد أسهم بحسابات تداول لدى الشركة الكويتية للمقاصة.

(4) تُطبق أحكام القانون والعقود ذات الصلة في شأن أسهم المنحة المجانية الموزعة عن أسهم مرهونة.

ويمكن للسادة المساهمين الكرام المستحقين لتوزيعات باقي الأرباح النقدية وأسهم المنحة المجانية مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في شأن أي استفسار عن تلك التوزيعات.

والله ولي التوفيق ...

مجلس الإدارة

بنك الكويت الوطني
National Bank of Kuwait
ش.م.ك.ع SAKP
سجل تجاري رقم ٨٤٩.